الرسمي بها والثاني اعتراف الشعب الفلسطيني بانها ممثلة وحيدة لارادته وناطقة باسمه .

اما الاعتراف الرسمي بها فقد جاء عربيا بعد قيام المنظمة مباشرة عندما تمثلت م.ت.ف. (كما اشرنا في موضع سابق) في الاجتماع الذي عقد في دمشق لبحث شؤون اقامة اللاجئين الفلسطينيين في اطار الجامعة العربية بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٧ . وقد تكرس هذا الاعتراف بترحيب مؤتمر القمة الثاني بقيام المنظمة . ومنذ ذلك التاريخ (ايلول ١٩٦٤) بدأت المنظمة تشارك في اعمال الجامعة العربية على مختلف مستوياتها بما فيها مؤتمرات القمة بصفتها ممثلة للشعب الفلسطيني .

ان هذا الاعتراف من قبل الجامعة العربية يضع المنظمة على قدم المساواة مع اي كيان عربي اخر ويعطيها على صعيد عربي حق النطق باسم الشعب الفلسطيني ويخولها مسؤولية الاشراف على حركته ما دام الاعتراف بالمنظمة يتضمن الاعتراف بميثاقها ، الذي هو بمثابة الدستور في الدولة ، والذي ينص على ان المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني . وقد كان الاعتراف العربي بمسؤولية المنظمة عن حركة الشعب الفلسطيني يتوطد اثر كل ازمة كانت تمر بالمنظمة نفسها او بالمقاومة الفلسطينية . والازمات التي نعني هي التي كانت نتيجة نزاع بين المنظمة والمقاومة من جهة وبعض الانظمة العربية من جهة اخرى . وابرز مثلين على هذا الموضوع الازمات التي مرت بها المنظمة او المقاومة في كل من الاردن ولبنان وسنشير فيما يلي الى بعضها مهتمين بشكل خاص بجانب واحد هو قضية الاعتراف هذه .

لقد وقف الاردن منذ البداية موقفا معارضا لابراز الكيان الفلسطيني واحياء الشخصية الفلسطينية المستقلة . لذلك فقد كان امرا منسجما مع سياسة النظام الاردني العامة ان يضع العراقيل امام عجلة المنظمة ويعيق نشاطها في الساحة الاردنية . وقد وصل الامر في اوائل العام ١٩٦٦ الى شل كل نشاط فعلي للمنظمة بين الجماهير الفلسطينية في الاردن مما استتبع تفجر صراع سياسي واعلامي بين المنظمة والحكم الاردني . وقد كان نتيجة ذلك الصراع ان توصلت المنظمة الى عقد اتفاق مع الحكومة الاردنية اقر للمنظمة بحقها في الاشراف على حركة الشعب الفلسطيني في الاردن . وقد وقع هذا الاتفاق في القاهرة في الاول من اذار ١٩٦٦ في نهاية مباحثات بدأت في ١٩٦٦/٢/٢١ بين وفد من المنظمة برئاسة احمد الشقيري ووفد حكومي اردني برئاسة عبد الوهاب المجالي . وقد اقر هذا الاتفاق بأن « الموضوعات المتعلقة بمهمات المنظمة هي التجنيد الاجباري وكتائب جيش التحرير ومعسكرات التدريب الشعبي ومعسكرات الشباب والخطوط الامامية والتنظيم الشعبي والانتخابات وحرية الانتقال والسفر والتوجيه والاعلام والجباية الشعبية وضريبة التحرير »(٥٤) .

ونموذج اخر من تكريس مسؤولية المنظمة عن حركة الشعب الفلسطيني ذلك الذي تضمنه اتفاق عمان في ١٩٧٠/١٠/١٣ في اعقاب مجازر ايلول . فقد نص هذا الاتفاق على ان « الشعب الفلسطيني وحده متمثلا في الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير مصيره (وان) اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسيطرة والملتزمة والمسؤولة عن الثورة الفلسطينية سياسيا وعسكريا وفي كل الميادين الاخرى »(٥٥) واذا كان النظام الاردني قد مزق فيما بعد اتفاقية عمان بالاضافة الى اتفاقية القاهرة فان الذي يعنينا في هذه الاتفاقية انها اول وثيقة عربية تعتمد رسميا تربط بين الموضوعات التالية : الشعب الفلسطيني ــ الثورة الفلسطينية ــ منظمة التحرير الفلسطينية ــ حق تقرير المصير . ونرى ان هذا الربط ليس مخاطبا به الاردن فحسب وان كانت اتفاقية عمان قد عقدت في الاساس لتنظيم العلاقة بين المقاومة والنظام الاردني ، وانما يمتد اثره